E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.17/1999/6/Add.2
19 January 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة التنمية المستدامة
الدورة السابعة
١٩-٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩

التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

تقرير الأمين العام

إضافة

إدارة النفايات في الدول الجزرية الصغيرة النامية*

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا - مقدمة	١	٢
ثانيا - المشاكل	٢	٢
ثالثا - التقدم المحرز في معالجة مشاكل إدارة النفايات	٣ -١٢	٣
رابعا - القيود	١٣	٦
خامسا - أولويات العمل في المستقبل	١٤-١٧	٧
ألف - على الصعيد الوطني	١٤	٧
باء - على الصعيد الإقليمي	١٥	٨
جيم - على الصعيد الدولي	١٦-١٧	٩

* أعد هذا التقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة وفقا للترتيبات التي وافقت عليها اللجنة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالتنمية المستدامة؛ وهو استكمال موجز للوثيقة E/CN.17/1998/7/Add.2 ونتيجة للتشاور وتبادل المعلومات فيما بين وكالات الأمم المتحدة، والوكالات الحكومية المهتمة، ومجموعة أخرى متنوعة من المؤسسات والأفراد.

أولا - مقدمـــة

١ - الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي تنفرد بها الدول الجزرية الصغيرة النامية، مثل ارتفاع الكثافة السكانية، والعزلة النسبية، ومحدودية المساحة البرية المتاحة، وندرة الموارد البشرية والمالية، تحِد من نطاق الخيارات الممكنة لأغراض الإدارة السليمة للنفايات. وتمثّل إدارة النفايات بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية مشكلة بيئية خطيرة بدرجة أكبر مما تمثل بالنسبة لكثير من البلدان الأخرى. وهي لا تقتصر على التخلص من القمامة. إذ يشكل الصرف الصحي، والنفايات الخطرة والسامة أيضا جزءا من مشكلة النفايات. فالكميات الكبيرة من النفايات التي تصدر عن السياح، مثلا، مشكلة صعبة بالنسبة للبلدان الجزرية الصغيرة النامية، وخاصة بما أن هذه النفايات تنتَج في العادة على مدى فترة قصيرة من الزمن، وكثيرا ما تحمّل بذلك مرافق التخلص والمعالجة القائمة فوق طاقتها. وحماية البيئة من التلوث أمر بالغ الأهمية للدول الجزرية الصغيرة النامية لأنه، بغض النظر عن الأسباب الأخرى التي تشترك فيها جميع البلدان، فإن صناعتين هامتين من صناعاتها، وهما السياحة ومصائد الأسماك، تعتمدان على وجود بيئة تحتفظ بنقائها الأصلي.

ثانيا - المشاكـــل

٢ - تتمثل المشاكل الرئيسية المتعلقة بإدارة النفايات في البلدان الجزرية الصغيرة النامية فيما يلي:

(أ) تلوث المياه الجوفية، والتلوث السطحي والبحري من المصادر البرية، من قبيل الصرف الصحي المنزلي، والنفايات الصناعية السائلة، والصرف الزراعي. فهي تحمل مخاطر على صحة الإنسان، ويمكن أن تؤدي لتدهور مستوطنات، من قبيل الشعاب المرجانية، وأماكن الجذب السياحي، مثل شواطئ البحار. وتتعرض كثير من الدول الجزرية الصغيرة النامية للدعاية السيئة فيما يتعلق بتفشي الأمراض وتدمير مصائد الأسماك، مما قد ينجم عنه آثار اقتصادية ضارة كبيرة؛

(ب) إدارة المواد السامة، كالمبيدات، والزيوت المستعملة، والفلزات الثقيلة. وتفتقر معظم الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى النظم أو القدرات المادية اللازمة لعزل هذه المواد والتخلص منها؛

(ج) مرافق معالجة الصرف الصحي. وهذه المرافق غير كافية في معظم الدول الجزرية الصغيرة النامية، إما لأنها محمّلة بما يزيد عن طاقاتها أو بسبب العجز في القوى العاملة المدرَّبة. وينتج عن ذلك، أن النفايات السائلة كثيرا ما يتم تصريفها في البيئة دون معالجة كافية؛

(د) عدم فعالية الأنظمة. وقد أنفقت بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية قدرا كبيرا من الوقت ومن الموارد المالية على وضع الأنظمة. بيد أن الأنظمة لم تكن شديدة الفعالية في كثير من الحالات بسبب الافتقار إلى القدرات في الموارد المؤسسية والبشرية اللازمة لإنفاذها؛

(هـ) الافتقار إلى مواقع لتصريف النفايات. فما زالت بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية تستخدم الجداول المائية والبيئة البحرية كمواقع للتصريف نظرا لنقص الأراضي وعدم كفاية القدرة على جمع القمامة. ويمثل العجز عن إدارة مرافق التخلص من النفايات الصلبة مشكلة شائعة بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية، ويمكن لمقالب الصرف أن تتحول بالسهولة إلى بؤرة لنقل الأمراض؛

(و) الافتقار إلى المرافق اللازمة لتخزين النفايات الخطرة والتخلص منها.

ثالثا - التقدم المحرز في معالجة مشاكل إدارة النفايات

٣ - تم إحراز تقدم ملحوظ في إدارة النفايات في عدد من الدول الجزرية الصغيرة النامية. وسبقت معظم المبادرات الناجحة اعتماد برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي أدى إلى جذب اهتمام المجتمع الدولي لمشاكل إدارة النفايات وغيرها من القضايا الهامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وما زالت معظم الأنشطة التي شرع فيها في وقت لاحق لبرنامج العمل في المراحل الأولى من تنفيذها، على الرغم من ازدياد الاهتمام بالإدارة المستدامة للنفايات في كلا القطاعين العام والخاص.

٤ - وقد أصبح القطاع الخاص في بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية مشتركا على نحو فعال في إعادة تدوير المواد القابلة للتحلل الإحيائي وغير القابلة للتحلل الإحيائي. والمواد الجاري إعادة تدويرها هي الورق، واللدائن، ومعادن العلب، والزيوت المستعملة. ويستعان في جميع المناطق تقريبا بالحوافز الاقتصادية، من قبيل نظام رد الرهن على العلب والزجاجات، وذلك للحد من أنواع معينة من النفايات.

٥ - ويتخذ تنظيم إدارة النفايات شكل مختلف القوانين والأنظمة البلدية التي تطبقها مختلف القطاعات الحكومية. وقد بادرت عدة دول جزرية صغيرة نامية، مثل جزر البهاما، ودومينيكا، وسانت كيتس ونيفيس، وسيشيل، بوضع أنظمة موجهة تحديدا إلى إدارة النفايات. وأعدت الكثير منها خططا استراتيجية إضافية لإدارة النفايات الصلبة والسائلة في مناطق معيَّنة بشكل مستدام.

٦ - وفي منطقة المحيط الهادئ، يقوم برنامج البيئة الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ بتقييم قدرات ثماني دول جزرية على إدارة المواد الكيميائية. وتقوم بابوا غينيا الجديدة بإعداد سجل لإطلاق الملوثات ونقلها، بينما تلقت جزر مارشال المساعدة في إزالة الزيوت الملوثة وفي التخلص منها. وكونت بربادوس فريقا عاملا تقنيا معنيا بإدارة النفايات الخطرة، وأعدت برنامج عمل للتخلص من هذه النفايات بشكل مستدام. وتمكنت عدة بلدان من الحصول على الدعم من الجهات المانحة الخارجية بغرض النهوض بما لديها من هياكل أساسية لإدارة النفايات الخطرة، بما في ذلك عن طريق إعداد الهياكل القانونية والتنظيمية.

٧ - واستحدثت مقالب صحية للنفايات في سيشيل وموريشيوس، ويجري إعداد هذه المقالب في دول جزرية متنوعة في منطقة البحر الكاريبي. وتعكف بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة جنوب

المحيط الهادئ على تحسين الموجود لديها من المقالب. وحصلت عدة بلدان، مثل بربادوس، وبليز، وترينيداد وتوباغو، وجامايكا، وجزر ملديف على دعم من المانحين للارتقاء بالهياكل الأساسية لإدارة النفايات. وتشمل هذه الجهود تحسين النظم الخاصة بالنفايات والصرف الصحي بحيث تمتد خدماتها إلى المدن الصغيرة، وإصلاح نظم الصرف الصحي وصيانتها، والتعزيز المؤسسي.

٨ - وقد وجدت بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة جنوب المحيط الهادئ اتفاقية بازل المتعلقة بمراقبة حركة النفايات الخطرة عبر الحدود وبالتخلص منها غير كافية، بما أنها لا تحظر حركة النفايات الخطرة المتجهة من بلدان الشمال إلى بلدان الجنوب. وعليه، فقد اعتمدت هذه الدول اتفاقية وايغاني، بهدف (أ) حظر استيراد النفايات الخطرة والإشعاعية؛ (ب) مراقبة حركة النفايات الخطرة عبر الحدود؛ (ج) إدارة النفايات الخطرة في كافة أرجاء المنطقة.

٩ - ومن خلال المؤسسات الإقليمية، من قبيل برنامج البيئة الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ ولجنة المحيط الهندي، فقد جرى إعداد برامج لتقليل النفايات إلى أقصى حد ولمراقبة التلوث وتنفيذ هذه البرامج في عدد من الدول الجزرية الصغيرة النامية. وتتوخى هذه البرامج إعداد الاستراتيجيات وتنفيذها لمنع تلوث الموارد البرية والساحلية والبحرية ومكافحته. وقد نظمت أيضا عدة حلقات عمل تدريبية ضمن إطار هذه المنظمات الإقليمية. وتتصدى الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي لإدارة النفايات الناجمة عن السفن والشواطئ، وذلك من خلال مشروع إدارة النفايات المشترك بين منظمة دول شرقي البحر الكاريبي والبنك الدولي.

١٠ - ورغم أن الكثير من الدول الجزرية الصغيرة النامية لم تصدق بعد على الاتفاقية الدولية لمنع التلوث الناجم عن السفن (ماربول ٧٨/٧٣) أو على اتفاقية بازل، فقد تلقى بعض هذه الدول مع ذلك مساعدات لمنع التلوث بموجب هاتين الاتفاقيتين. وعلى سبيل المثال، تقوم المنظمة البحرية الدولية ومرفق البيئة العالمية بمساعدة ٢٢ بلدا في منطقة البحر الكاريبي على تذليل العقبات القانونية والتقنية التي تحول دون تنفيذ الاتفاقية الدولية لمنع التلوث الناجم عن السفن (ماربول ٧٨/٧٣) بكفاءة، ولتيسير إصدار النظم الأساسية للمناطق الخاصة لمنطقة البحر الكاريبي الكبرى في إطار المرفق الخامس لاتفاقية ماربول ٧٨/٧٣. وتشمل عناصر هذا البرنامج تقييم النظم القائمة لإدارة النفايات، ووضع معايير لإنشاء مرافق استقبال النفايات في الموانئ، وإعداد بدائل متكاملة لإدارة النفايات، وأنشطة للتوعية العامة.

١١ - وتقوم منطقة البحر الكاريبي بتنفيذ برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من التلوث الناجم عن الأنشطة البرية واتفاقية قرطاجنة لحماية وتنمية البيئة البحرية في منطقة البحر الكاريبي الكبرى عن طريق إعداد بروتوكول لمراقبة التلوث الناجم عن المصادر البرية في منطقة البحر الكاريبي الكبرى. وقد أعدت الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهندي لمحات عامة عن مصادر التلوث البرية، بوصفها جزءا من تحليل تشخيصي عابر للحدود لمنطقة غربي المحيط الهندي.

دراسة إفرادية موجزة: مشروع التخطيط الإقليمي لمواجهة الانسكابات النفطية الطارئة في دول المحيط الهندي الجزرية الصغيرة النامية

الهدف من هذا المشروع المقترح هو حماية السلامة البيئية للأنظمة الإيكولوجية الساحلية والبحرية في جزء كبير من غربي المحيط الهندي، حافل بالكائنات العضوية، وبكر نسبيا. وسوف يتصدى المشروع لهذا الهدف بمساعدة جزر القمر، وسيشيل، وموريشيوس، فضلا عن مدغشقر، على التصديق على الاتفاقية الدولية المتعلقة بالتأهب والاستجابة والتعاون في مكافحة التلوث النفطي والامتثال لها، وتتطلب هذه الاتفاقية من الدول تكوين قدرة كافية على الاستجابة لطوارئ الانسكابات النفطية والمحافظة على هذه القدرة. وسوف تتلقى هذه البلدان المساعدة في التصديق على الاتفاقية الدولية بشأن المسؤولية المدنية عن أضرار التلوث بالنفط لعام ١٩٩٢ وعلى الاتفاقية الدولية بشأن إنشاء صندوق دولي للتعويض عن أضرار التلوث بالنفط. وسوف تزود بالمساعدات التقنية القانونية اللازمة للتصديق ولصياغة التشريعات الوطنية اللاحقة.

وتتمثل الأهداف المحددة لهذا المشروع في إنشاء أطر قانونية ومؤسسية مناسبة لكفالة الامتثال للاتفاقيات الدولية ذات الصلة؛ وتطوير عمليات التخطيط للطوارئ على الصعيدين الوطني والإقليمي؛ وإنشاء قدرة مناسبة للتصدي للانسكابات النفطية على الصعيدين الوطني والإقليمي؛ وإنشاء اتفاقات مالية ومؤسسية مستدامة، وإيجاد التعاضد من خلال ترتيبات التعاون الإقليمي. وسيجري تناول هذه الأهداف عن طريق بناء الوعي والتأهب العامين على الصعيد الوطني، وبإنشاء وتنظيم القدرة على التصدي للانسكابات النفطية على الصعيدين الوطني والإقليمي. ويكمل هذا المشروع الإطار المؤسسي الذي توفره اتفاقية نيروبي لحماية وإدارة وتنمية المناطق البحرية والساحلية لمنطقة شرقي أفريقيا.

وتتمثل الأهداف الشاملة للمشروع في الحد من تلوث المياه الدولية وفي حفظ التنوع البيولوجي البحري والساحلي ذي الأهمية العالمية وذلك بالتصدي لخطر الانسكابات النفطية في منطقة غربي المحيط الهندي؛ وإشراك القطاع الخاص في استغلال أوجه التقدم التكنولوجي لتهدئة الشواغل المرتبطة بهذه الأخطار عبر الحدود؛ وإعداد آلية تمويل لتعزيز القدرة التي سوف يستحدثها المشروع على الصعيدين الوطني والإقليمي للتعامل مع الانسكابات النفطية.

والممول الرئيسي للمشروع هو مرفق البيئة العالمية، الذي يوفر له ٠٠٠ ٩٤١ ٣ دولار من دولارات الولايات المتحدة. ويشترك معه في رعاية المشروع المنظمة البحرية العالمية، ورابطة صناعة النفط الدولية لحفظ البيئة، وريونيون (فرنسا)، وجنوب أفريقيا، التي ستتكفل بتوفير الخبرة الفنية اللازمة. ويتولى البنك الدولي تنفيذ المشروع بالنيابة عن مرفق البيئة العالمية. وتتلقى لجنة المحيط الهندي المنحة بالنيابة عن البلدان المستفيدة.

١٢ - وفي عام ١٩٩٠، شرعت موريشيوس في إعداد خريطة للمناطق البيئية الحساسة وبرنامج وطني للتخطيط للطوارئ، وذلك بمبادرة ذاتية منها، بمساعدة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وأنشأ هذا البلد أيضا فريقا وطنيا لمشروع التخطيط للطوارئ، يضم أشخاصا من القطاعين العام والخاص ومن المنظمات غير الحكومية. وكان الغرض من ذلك هو صقل الخطة الوطنية لمواجهة الانسكابات النفطية الطارئة. وأعد هذا البلد أيضا خطة طوارئ للانسكابات النفطية في ميناء بور لوي، ومن خلال قانون حماية البيئة الذي أصدره ألزم مستوردي النفط بأن تكون لديهم خطة معتمدة للتصدي للانسكابات النفطية. وقد دفعت هذه الجهود القائمين بها لتبادل هذه الخبرة مع غيرهم في المنطقة. وتقدم البلدان المستفيدة للمشروع مساهمات عينية تقدر قيمتها بمبلغ ٠٠٠ ٦٩٥ دولار من دولارات الولايات المتحدة.

رابعا - القيود

١٣ - قد واجهت الوكالات المنفذة عددا من القيود في تنفيذها لتدابير إدارة النفايات. والقيود الرئيسية هي كالتالي:

(أ) لم يصدق كثير من الدول الجزرية الصغيرة النامية على اتفاقية ماربول ٧٨/٧٣ أو على اتفاقية بازل، مما يعرقل إحراز التقدم؛

(ب) نظرا لعدم كفاية القوى العاملة الماهرة، فقد كان تنفيذ أنشطة إدارة النفايات مقيدا. وقد أعاق نقص القوى العاملة المدربة، على سبيل المثال، تشغيل محطات معالجة القمامة والصرف الصحي. ولنفس هذا السبب فإن غالبية مقالب النفايات الصلبة لا تدار إدارة سليمة وتشكل مصادر للأمراض؛

(ج) لم يتطور التخطيط المالي المناسب لدورة إدارة النفايات بأكملها تطورا كافيا في معظم الدول الجزرية الصغيرة النامية، مما ترتب عليه نقص حاد في تمويل العمليات. ومما يزيد الأمر سوءا الافتقار إلى الاستقلال المالي؛ وحيث تكون الإدارات المعنية بإدارة النفايات ذاتية التمويل، كثيرا ما تستخدم الإيرادات المتولدة لأغراض أخرى؛

(د) مساحة الأراضي محدودة جدا في الدول الجزرية الصغيرة النامية، مما يحد من استخدام هذه الدول للتكنولوجيات التقليدية التي تتطلب مساحات كبيرة من الأراضي؛ ومن ثم فلا خيار أمام الدول الجزرية سوى الأخذ بسياسات مناسبة لتقليل كمية النفايات الناتجة، وبتكنولوجيات مناسبة لمعالجة النفايات سواء عند مصدرها أو قبل التخلص منها. ومن دواعي الأسف أن الدول الجزرية تفتقر في كثير من الأحيان إلى سبل الحصول على التكنولوجيات التي تفي باحتياجاتها؛

(هـ) يفتقر معظم الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى خطط سليمة بيئيا لإدارة النفايات. وفي الدول القليلة التي لديها هذه الخطط، لا تكون الخطط متكاملة على نحو جيد مع الشواغل الإنمائية الأخرى.

خامسا - أولويات العمل في المستقبل

ألف - على الصعيد الوطني

١٤ - لا بد للدول الجزرية الصغيرة النامية من الاضطلاع على سبيل الأولوية بالإجراءات التالية التي تم تحديدها في التقارير الوطنية والإقليمية والدولية:

(أ) يلزمها اعتماد نظام متكامل لإدارة النفايات، يركّز على تقليل النفايات إلى أقصى حد، وإعادة استعمالها، وإعادة تدويرها، ويشمل المسائل المتعلقة بالصحة والبيئة. وينبغي أن يستند هذا النظام إلى خطط تضع في اعتبارها الأطر القانونية، والترتيبات المؤسسية، والاستراتيجيات المالية، والنظم التقنية، ودور كل من القطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني بصفة عامة؛

(ب) ثمة حاجة ماسة إلى أن تحسّن الدول الجزرية الصغيرة النامية إدارتها لمقالب النفايات وإلى أن تكفل أداء محطات معالجة الصرف الصحي القائمة لوظائفها على نحو مناسب قبل البدء في مشاريع جديدة. ومن وجهة النظر المثالية، ينبغي أن تشمل مشاريع الإدارة الاحتياجات التشغيلية مع المبادئ التوجيهية/المعايير المناسبة، بما في ذلك بناء القدرات والرصد المنتظم؛

(ج) ينبغي للدول الجزرية الصغيرة النامية أن تشجع تقليل النفايات عند منابعها والحد من الحجم الكلي للنفايات التي يلزم التخلص منها. وينبغي أن يشمل الحد من النفايات الاستعانة بالتكنولوجيات النظيفة،

وإعادة الاستعمال، وإعادة التدوير. ومن الأمور الأساسية أيضا شن حملة للتوعية العامة تشجيعا للحد من النفايات على صعيد الأسر المعيشية والمجتمعات المحلية؛

(د) ومن الأمور اللازمة في كثير من الدول الجزرية الصغيرة النامية وضع وتطبيق إطار تنظيمي، شامل للمعايير والمبادئ التوجيهية لأغراض إدارة النفايات. وفي الحالات التي توجد فيها هذه الأنظمة بالفعل، قد يكون من اللازم تعزيز تدابير الإنفاذ؛

(هـ) تتسم مرافق الموانئ الخاصة باستقبال النفايات التي تحملها السفن بأهمية جوهرية للدول الجزرية الصغيرة النامية. وينبغي أن تشمل هذه المرافق أيضا نظما تتسم بالكفاءة للتخلص من النفايات. وينبغي، بالإضافة إلى ذلك، أن تكون منعزلة عن عامة الجمهور نظرا لما يمكن أن يقترن بالنفايات من الأمراض والآفات؛

(و) وتحتاج الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى مرافق مناسبة للتخزين طويل الأمد للنفايات الخطرة، ويلزمها تحديد الخيارات المناسبة للتخلص النهائي منها. وتتسم الشراكات بين القطاعين العام والخاص بأهمية حيوية لإدارة النفايات الخطرة بشكل سليم.

باء - على الصعيد الإقليمي

١٥ - تشكل القائمة التالية الأولويات اللازمة للمنظمات الإقليمية لفترة السنوات الخمس القادمة:

(أ) توفير التدريب على '١' تصميم مقالب النفايات وتشغيلها وصيانتها؛ '٢' تصميم محطات معالجة الصرف الصحي وتشغيلها وصيانتها؛ '٣' إعادة استعمال النفايات وإعادة تدويرها؛

(ب) تطوير وتنفيذ خطط العمل الإقليمية الرامية لتنفيذ الاتفاقات البيئية. ومن الأمثلة على ذلك برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية، واتفاقية بازل، والاتفاقيات الإقليمية، من قبيل اتفاقية وايغاني؛

(ج) إعداد استراتيجيات إدارة النفايات على الصعيد الإقليمي لمعالجة النفايات غير القابلة للتحلل الإحيائي، مثل اللدائن. ويمكن أن تركّز هذه الاستراتيجيات على إقامة مرافق جديدة أو النهوض بمحطات إعادة التدوير القائمة بالنسبة للمناطق التي يمكن فيها معالجة النفايات. وينبغي أن تشمل أحكاما بشأن نقل النفايات، واستخدام الأجهزة الاقتصادية، وتدريب الموظفين؛

(د) إعداد مبادئ توجيهية تقنية إقليمية بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية، كتقليل النفايات إلى الحد الأقصى، وإعادة تدويرها، وتحويلها إلى سماد، وإزالة المواد الكيميائية غير المستعملة، وإعادة استعمال مياه الفضلات، وتطوير مواقع التخلص من النفايات. وينبغي الاضطلاع بمشاريع نموذجية قبل الأخذ بهذه المبادئ التوجيهية على نطاق واسع؛

(هـ) تعزيز الأطر القانونية، بما فيها معايير جمع النفايات، ومعالجتها، وإعادة تدويرها، وإعادة استعمالها، وتجهيزها، والتخلص النهائي منها؛

(و) ينبغي إيلاء الأهمية في ترتيبات التعاون الإقليمي على سبيل الأولوية لتيسير تبادل الخبرات الناجحة والمعلومات فيما بين الدول الجزرية الصغيرة النامية على أساس إقليمي، بما في ذلك تبادل التكنولوجيات السليمة بيئيا. وينبغي أن تمد الوكالات الإقليمية يد المساعدة للدول الجزرية الصغيرة النامية في مجال جمع ونقل المعلومات المتعلقة بالممارسات السليمة، كتحسين أداء شبكات تحليل الصرف الصحي مثلا.

جيم - على الصعيد الدولي

١٦ - ينبغي أن يساعد المجتمع الدولي الدول الجزرية الصغيرة النامية في جهودها الرامية إلى ما يلي:

(أ) تنفيذ أحكام الترتيبات الدولية القائمة، خاصة برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية واتفاقية ماربول ٧٨/٧٣؛

(ب) الحد من النفايات عن طريق '١' الترويج لنقل التكنولوجيات الأنظف في الإنتاج، وإعداد كتاب مرجعي عن التكنولوجيات المتاحة، وإجراء الدراسات النموذجية، '٢' مساعدة المؤسسات الإقليمية على إعداد وتعزيز المبادئ التوجيهية اللازمة لإعادة تدوير النفايات وإعادة استعمالها؛

(ج) تعزيز إمكانيات التصدي للمسائل المتعلقة بالنفايات على الصعيدين الوطني والإقليمي، وبناء القدرات اللازمة لوضع الاستراتيجيات الوطنية، شاملةً التشريعات، والأطر التنظيمية، والتكنولوجيات السليمة بيئيا. وينبغي أن يكون الرصد والتقييم محورا لهذا الدعم.

١٧ - وينبغي أن تُنشئ الهيئات الدولية أو تتولى تعزيز الأنظمة والشبكات اللازمة لنشر المعلومات بشأن الملائم من التكنولوجيات السليمة بيئيا، ومن تكنولوجيات إعادة التدوير وتكنولوجيات التخلص من النفايات وذلك بتحسين نظم تبادل المعلومات وقواعد البيانات القائمة.

- - - - -